

الظروف السوسيو تاريخية لنشأة وتطور النشاط النقابي في الجزائر

أ. شرع الله إبراهيم¹

باحث جامعي

مقدمة:

يمتاز عالم الشغل بالعلاقات السوسيو مهنية التي تأخذ أشكالا مختلفة و مستويات متعدد. فمنها ذات الطابع التصاعدي ، و أخرى تنازلي و في أحيان أخرى تمتاز بالطابع الافقي. في خضم هذه الوضعية تنبثق وضعيات عمل قد تكون ايجابية و قد تكون عكس ذلك، بمعنى آخر علاقات عمل بناءة ينتابه التفاهم و التعاون و احترام لمبادئ العمل. لكن في أحيان أخرى تنشأ صدامات و صراعات بين الرؤساء و المرؤوسين و كذا بين العمال من نفس الفئة.

من هنا ظهر العمل النقابي لتسوية النزاعات في بيئة العمل و كذا الدفاع عن حقوق العمال في حالة تجاوزها من قبل الاطراف الفاعلة في مجال العمل. لذا يعتبر ظهور النقابة ضرورة قانونية لضبط نظام العمل في المؤسسات الاقتصادية بمختلف أصنافها، سواء كانت إنتاجية أو خدماتية. فالفئات العمالية بمختلف شرائحها و درجاتها (عامل مسؤول، إطار سامي، إطار، عامل مهارة، عامل تنفيذ...) في حاجة إلى السند و الاطار الحقوقي الذي يحتكمون إليه من أجل السير الحسن للعلاقات المهنية و كذا المحافظة على استقرار المؤسسة و الرقي بها إلى الأفضل.

و محاولة فهم الأطر القانونية و النقابية لتنظيم العمل في الجزائر، كان من الأساس الرجوع إلى الجانب التاريخي الذي تمخضت منه النقابة الجزائرية. ذلك أن الفهم الجيد للواقع يتطلب العودة إلى التاريخ الذي يقدم لنا مؤشرات سوسيو تاريخية من دورها تقديم تفسير منطقي و واقعي للظاهرة المدروسة. لهذا ارتأينا في هذا المقال التطرق إلى المقاربة التاريخية للنقابة الجزائرية.

1: اميل : mrbrahim5@yahoo.fr المؤسسة: جامعة الجزائر -2، رقم الهاتف: 0560307052، اميل: 1

1- أسباب ظهور النقابة في الجزائر:

ظهرت النقابة في العالم كان في بريطانيا عام 1720 يوم رفع عمال مصنع للخياطة مطالبهم للبرلمان. و بالتالي العالم الأوروبي كان سابقا في هذا المجال. في حين ظهرت النقابة في الجزائر بعد هذه الفترة بزمن معتبر. وشهدت الجزائر ظهور التنظيمات النقابية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث تعود حيثيات تأسيس أول نقابة في الجزائر إلى عام 1878 حينما شرع عمال المعادن والطباعة الحجرية في تأسيس غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر.¹

و من بين الأسباب التي حجمت ظهور النقابات في الفترة الاستعمارية هو وجود قانون الاهالي الذي يمنع التنظيمات بمختلف اشكالها. أما السبب الثاني فتمثل في تمركز الجزائريين في قطاع الفلاحة و الزراعة، ذلك ان المعمرين كانوا يسيطرون على المهن، الحرف و مختلف الصناعات. و مع مجيء سنة 1932 ارتفعت نسبة العمال الجزائريين المشتركين في النقابة، حيث و في هذا السنة اعترف المستعمر بحق الجزائري في ممارسة الحق النقابي.

إن العامل الجوهري في اتساع رقعة النشاط النقابي هو العمل المأجور. و تعتبر فترة ما بين الحربين العالميتين طفرة نوعية في ازدهار النقابة الجزائرية. إلا ان هذا الوضع لم يدم طويلا حيث و بعد أحداث 8ماي 1945، ظهرت خلافات بين الجزائريين المنضوين في النقابات الفرنسية، فبات من المستحيل مواصلة الجزائريين في إطار ما سمي بالكونفدرالية النقابية.

في 24 فيفري 1956 تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الذي قام على مبادئ مشتركة و متقاسمة بين الجزائريين إلا و هي تحرير البلاد من الاستعمار.

- اختلاف الرؤى و المبادئ في تشكل النقابة بين الدول الاوروبية و الجزائر:

في أوروبا ارتبط ظهور الحركات النقابية بالنظام الاقتصادي مع بروز النظام الرسمالي، أما في الجزائر ارتبط ميلاد النقابة و الحركات العمالية برسالة

¹ ادريس بولكعبيات، مجلة العلوم الانسانية، اشكالية العجز المزمع عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الثاني عشر، ص 2.

التحرير و الكفاح المسلح. فالظروف التاريخية و الاجتماعية التي نشأت فيها النقابة في الجزائر تختلف عن مثيلاتها في الدول الغربية.

- الحكرة النقابية العمالية في الفترة الاستعمارية الفرنسية:

يعتبر الاستعمار من ابرز العوامل التي أخرت ظهور النقابات في الجزائر، حيث كان يسن قوانين تحصر الجزائريين في بعض النشاطات فقط و لم يتح الحرية للممارسة الأنشطة الصناعية. فقانون 1874 و هو ما سمي بقانون الأهالي، إذ منع الجزائريين من تشكيل أي تجمع نقابي.

شهدت فترة أواخر القرن التاسع عشر بوادر بروز النقابة في الجزائر، في سن 1978 تم تأسيس الغرفة النقابية لعمال الطباعة الحجرية في مدينة الجزائر، و في نفس السنة برزت نقابة المفروشات، و في 1980 اتحاد شغيلة الجزائر. في ما أنشئ في سنة 1981 الاتحاد النقابي لعمال الطباعة في قسنطينة، و في سنة 1882 نظم شغيلة الطباعة و التجليد أنفسهم في الاتحاد النقابي لعمال الطباعة و التجليد في مدينة عنابة¹.

و حسب إحصائيات نشرة مصالح العمل، التي كانت تصدرها الحكومة العامة فإنه في سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة، منها 49 في الجزائر العاصمة و 30 في وهران و 22 في قسنطينة. أما في 1911 فقد بلغ عدد النقابات العمالية 241 منها 126 في الجزائر العاصمة، في وهران و 54 في قسنطينة².

لكن هذه الأرقام المتصاعدة مضللة و لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع، المستوطنون الأوروبيون قبل الحرب العالمية الأولى كانوا يسيطرون على العمل في القطاع الصناعي، فكان الجزائريون يشكلون % 0,9 من الحركة العمالية فقط، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الصورة على نسبة انخراط العمال الجزائريين في النقابات التي كانت موجودة آنذاك³.

لكن مجرى الأمور تغير بعد الحرب العالمية الأولى، بسبب ما تمخض عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، فقد هدم اقتصاد فرنسا و قاعدتها الصناعية، لذا كانت تحتاج إلى يد عاملة لإعادة البناء فارتفع عدد المهاجرين الجزائريين إليها من 5 آلاف سنة

1، ص 71، 1982 مجموعة من الباحثين،

2UGTA, N spécial , juin 1971, p 61.

3مجموعة من الباحثين، 1982، ص 300.

1912 إلى 92 ألف سنة 1923، و قد ساهم عامل الهجرة نحو فرنسا في تكوين بروليتاريا جزائرية فعلية في المهجر، و قد انخرط المهاجرون الجزائريون في النقابات العمالية الفرنسية دون وجود قيود تمنعهم من ذلك فكانون الأهالي المجحف لم يكن مطبق على العمال الجزائريين في فرنسا¹. و قد كان طموح الجزائريين كبيرا، فكانوا يقومون بنشاطات سياسية داخل النقابات الفرنسية، لدرجة أنه منذ الحرب العالمية الأولى أصبح من العسير التمييز بين الحركة النقابية و الحركة السياسية.

إن ظهور هذه الحركة السياسية الجزائرية بصفة خاصة، كانت فرصة سمحت للعمال الجزائريين العمل من أجل إنشاء حركة نقابية عمالية وطنية ثورية.

ولقد " عقد نجم شمال إفريقيا " مؤتمره الأول في سنة 1930، و كان من بين قراراته تحويل اسم " الاتحادية العامة للعمال المغاربة " إلى " الاتحادية العامة للعمال الجزائريين " فكانت هذه أول محاولة لتأسيس نقابة عمالية جزائرية.

و بعد حل حزب " نجم شمال إفريقيا " و اعتقال زعمائه، قام العمال الجزائريين المغتربين في سنة 1933 بتأسيس " الحزب الوطني الثوري " الذي سطر برنامجا يشبه برنامج النجم يطالب فيه بالاستقلال الوطني و التطور الاجتماعي.

و في سنة 1932 حصل العمال الجزائريين على حق الانخراط في النقابات الفرنسية المتواجدة بالجزائر، و كان ذلك بفضل النضال الذي قاموا به، و من هنا أصبح الجزائريون يتمتعون رسميا بالحريات الديمقراطية الأولية، من خلال اكتساب حق الاجتماع و الانضمام إلى النقابات، و شغل مناصب المسؤوليات النقابية، و لهذا ألغي قانون الأهالي.

فكانت الحركة النقابية العمالية بالجزائر محل تنافس بين منظمين مهنيين هما: الكنفدرالية العامة بينما وقفت الأولى إلى وقت، و الكنفدرالية العامة للعمال الودويين CGT للشغل متأخر وقفة المناصر للدعوة الاستعمارية، تعد الثانية - الشيوعية المذهب - بتصور مناهض للاستعمار سعت للدفاع عن وضعية العمال الجزائريين و تنظيمهم النقابي حتى من القضية الوطنية ذهبت هذه الأخيرة إلى المطالبة بالاستقلال التام للجزائر.

عبد القادر جغلول، ترجمة فيصل عباس، 1982، ص 51. ¹

فكان عدد المنخرطين في المركزيتين النقابيتين الفرنسييتين في الجزائر، من سنة 1926 إلى سنة 1934 CGTU "بمعدل 7000 منخرط بالنسبة " الكونفدرالية العامة للعمال الودويين و من هؤلاء المنخرطين في النقابيتين CGT " و 500 منخرط في " الكونفدرالية العامة للشغل حوالي 1000 منخرط من العمال الجزائريين.

و لكن بعد تحقق الوحدة النقابية الفرنسية في سنة 1936، بعد انشقاق دام منذ 1920 ما بين الكونفدرالية العامة للشغل و الكونفدرالية العامة للعمال الودويين، فبالإضافة إلى هذا الحدث تميزت سنة 1936، بحدث ثاني مهم هو اعتلاء الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا (و هو ائتلاف حكومي يساري)، فقد انعكست هذه الأحداث على تطور الحركة النقابية العمالية في الجزائر بنتائج سلبية و آخر بإيجابية، سلبية من حيث أنه في سبيل جمع شمل المنظميتين المنشقتين، تخلى الودويون عن المواقف الثورية و تغاضبهم المتعمد عن مناصرة القضية الوطنية و هذه الأخيرة لتتعرف طرحا مساندا بنفس الجراة، الصراحة، الإجهار لأن الودويين تخلوا عن مطالبهم الثورية المتمثلة في تحرير المستعمرات، و ذلك حتى لا تفقد وحدتها مع الكونفدرالية العامة للشغل، فأصبحت تؤاخذ فقط القانون الفرنسي على منعه للأهالي شغل مناصب المسؤولية في النقابة و المتمثلة في "الأمين العام" و "مسئول الخزينة"، أما النتائج الإيجابية تمثلت في فتح أبواب الانضمام النقابي للجزائريين، ففي خضم موجة الإضرابات العارمة التي صاحبت انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية، و كذا المناخ الاحتجاجي الذي أحاط بدعوة المؤتمر الإسلامي اعترف للجزائريين بالحق في النشاط النقابي، الأمر الذي أعطى للحركة النقابية العمالية في الجزائر دفعا قويا بالنسبة لما كان عليها لحال قبل ذلك.

إن الأفاق التي فتحتها هذه المرحلة التوحيد النقابي و في كنف حكم الجبهة الشعبية ستتوطد أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و بالفعل، و مع نزول الحلفاء سواحل شمال إفريقيا في أواخر 1942، استعادت الحركة النقابية العمالية نشاطها و تنظيمها العادي بعد أن كانت ممنوعة إبان الحكم الفاشي لحكومة " فيشي"، فأفرزت نهاية الحرب معطيات جديدة أثرت بكل ثقلها على القو بداخل الحركة العمالية في كل من فرنسا و الجزائر، فقد خرجت الحركة في كل من ضفتي البحر الأبيض بمواقف أكثر تغييرا، انعكس ذلك على الحركة بنتيجتين هامتين:

-أولهما : أنه في امتداد الهجوم على مواقع الفاشية، اتسع صدى الحركة العمالية التي أصبحت تمثل أهم القوى السياسية في كل من البلدين، الأمر الذي جعل الحركة النقابية الكونفدرالية تعرف أوجها من حيث الانخراط، فقد تراوح عدد منخرطها في الجزائر ما بين 1947-230.000 و237.000 خلال 1945

-ثانيهما : هو أن هذا التغيير الكمي تبعه تغير نوعي، يتجسد في انتقال ميزان القوى لصالح الاتجاه "الوحدوي"، لأن فلسفة " الكونفدراليين " في ضرورة التثبيت باستقلال النقابة عن السياسة لم تعد تقنع القاعدة النقابية في غالبيتها بعد الحرب و بالتالي أصبحت عرى الصلة بين الحزب تتوطد بجلاء، ضف إلى ذلك تلك المواقف CGT الشيوعي الفرنسي و الكونفدرالية العامة للشغل العميلة لبعض قياد مع الحكم الفاشي إبان الحرب، كل ذلك جعل "الوحدويين" يسيطرون على مراكز القيادة في كل من فرنسا و الجزائر، و نتج عن ذلك مراعاة طرح القضية الوطنية من جديد من قبل الخطاب النقابي، فتقدم " الوحدويون "بعد الحرب بنظرة تربط وترهن مصير و تحرر الجزائر باحتفال تحقيق حكم يساري بفرنسا.و في الواقع كان هذا تصورالحزب الشيوعي الفرنسي المبني على أساس المصالح الفرنسية أكثر مما كان يعبر عن مطامح الحقيقية للشعوب 205 المستعمرة، و سرعان ما اصطدمت هذه النظرة بمضمون تطلعات هذه الشعوب من أجل التحرر.¹

و بترخيص من الحكومة العامة و الكونفدرالية العامة للشغل، تم تنظيم مظاهرات العمال يوم الفاتح ماي 1945 في المراكز الكبرى في البلاد، و بعد ثمانية أيام أي يوم 8 ماي 1945 بدأت مظاهرات جديدة قررتها السلطات إحياء لاستسلام ألمانيا و تسليمها الموقع في فرنسا، نزل الجزائريون احتفال ابعده وعد فرنسا لهم بأنها ستمنحهم الاستقلال إذا شاركوا في الحرب لصالحها و الفوز فيها، و لكن قبولت هذه المظاهرات و الاحتفالات بعملية قمع دموي، نتج عنها 45000 ضحية و آلاف الاعتقالات التي شملت كل فئات الشعب الجزائري و كذلك عناصر الأحزاب السياسية كحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أحباب البيان، العلماء، الكشافة الإسلامية.²

فخلال المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، برزت فكرة تأسيس مركزية نقابية وطنية، و تجسدت هذه الفكرة في صيغة لجنة مركزية

عبيد أحمدة، عدد 09، سبتمبر، 1988، ص 08¹

43ص، ص 1985، مارس 420 عدد آخرون، بومحرزو رابح فارس،ترجمة محمد²

للسؤون النقابية و الاجتماعية في فرنسا و الجزائر، و هذه اللجنة كان يرأسها " عيسات إيدير"، عملت على تأطير المناضلين الجزائريين داخل الكونفدرالية العامة للشغل، و إن لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية كانت ترى بأن الإضراب هو من الوسائل الهامة التي تعتمد عليها في نضالها الوطني، و لقد نظمت بالفعل في هذه الفترة عدة إضرابات منها إضراب 100.000 عامل الذي تم فيه احتلال للمصانع وقت الفي الشوارع، إضراب عمال المناجم سنة 1948 الذي دام 4 أشهر في بعض المناجم بالإضافة إضراب عمال التبغ ستة أيام سنة 1950، كذلك إضراب عمال المناجم 60 يوم في سبتمبر و نوفمبر¹. 1951

ابتداء من 1949، بدأ المناضلون الرئيسيون يتحملون مسؤولياتهم، فقد تولى "رابح و انتخب كمندوب عن المناجم و الموانئ، CGT جرمان" مسؤوليات في الكونفدرالية العامة للشغل و في سنة 1950 أثناء مؤتمرها بحسين داي، طالب، CGT و أصبح عضو أمانة نقابة الموانئ في "عيسات إيدير" من "رابح جرمان" المطالبة بالاستقلال لصالح المغرب، و في مارس 1951 شارك وفد جزائري في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل، و رغم أن الوفد كان في الظاهر 206 مبعوث من الكونفدرالية العامة للشغل إلا أنه كان في الواقع مبعوث من قبل حركة انتصار الحريات الديمقراطية.²

بعد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953 تعتبر هذه الفترة مرحلة نقابية جديدة، حيث صودق على لائحة تطالب بإنشاء مركزية نقابية وطنية، و في بداية 1954 ظهرت أزمة خطيرة في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية و انقسمت اللجنة المركزية التي ينتهي إليها العديد من النقابيين.

و من ثمة بقتال أوضاع على حالها، و كان لابد من انتظار اندلاع ثورة نوفمبر 1954 لتفجيرها، فقد ظلت مساعي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدون جدوى، عدا بعض الانعكاسات التي تولدت عن مخاوف القيادة النقابية الكونفدرالية من عديد الاتجاه الوطني و تجسدت بمحاولة تقدير الانتقادات الموجهة لها من حيث الدفاع الحقيقي عن مصالح العمال الجزائريين السماح للعناصر الوطنية بتحمل المسؤوليات للتنديد بالمواقف العنصرية داخل الحركة و تأديب أصحابها، و توجت هذه التطورات بانعقاد الندوة الخامسة للنقابات الكونفدرالية بالجزائر في جوان 1954 التي

ص10. 1988، سبتمبر 09 أحمد، عدد عبيد¹

فارس، نفس المرجع، ص44. محمد²

أقرت - كحل وسط - تحويل اسمها إلى " الاتحاد العام للعمال للنقابات CGT. مع إبقائها تابعة لمنظمة الكونفدرالية العامة للشغل " UGSA الجزائرية فكانت ثورة نوفمبر القطيعة التاريخية التي فجرت التناقضات النقابية، فبرزت ثلاث منظمات نقابية ادعت كلها التمثيل الوطني، وكانت وليدة ثلاث قوى سياسية تواجدت على الساحة الوطنية، فجمهة التحرير الوطني كانت وراء تأسيس " الإتحاد العام للعمال الجزائريين " و الحزب الشيوعي، " USTA المصاليين أوجدوا " الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين، " UGTA.UGSA الجزائريين أنشأ " الإتحاد العام للنقابات الجزائرية فلقد عرفت الحركة النقابية خلال ثورة التحرير إشكالا سياسيا كبيرا، يكمن أساسا في الصراع الذي عرفه "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" بعد نشأته مع التنظيمات النقابية الأخرى و ذلك، USTA و الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين UGSA الاتحاد العام للنقابات الجزائرية من أجل تشويه سمعة ثورة التحرير عالميا، و تشتيت الشعب الجزائري و الطبقة العمالية الجزائرية بصفة عامة.

في 20 فيفري 1956، ففي " USTA فقد تم إنشاء " الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين نقابة أوجدها المصاليون بعيدا عن فلسفة جمهة التحرير الوطني و بعد أربعة أيام جاء " الإتحاد العام للعمال الجزائريين " في 24 فيفري 1956 بقيادة" عيسات إيدر"، مهمته تتمثل في النضال الاقتصادي و السياسي بوجه مكشوف للتعبير عن الأهداف الثورية التي سطرها الشعب الجزائري من خلال " جبهة التحرير الوطني. " فإنشاء الإتحاد العام للعمال الجزائريين، أدى إلى انخفاض عدد المنخرطين في "الاتحاد حيث انخفض من 60 ألف منخرط إلى 15 ألف أغلبيتهم من UGSA " العام للنقابات الجزائرية الأوروبيين. كذلك الحال بالنسبة لإتحاد فرغم أن مصالي الحاج هو مؤسس جلال أحزاب السياسية USTA نقابات العمال الجزائريين خلال حركة التحرر الوطني، فقد ظهر بعد سنة 1954 على المستويين النقابي و السياسي كعنصر تفرقة، فقد حاول تجزئة الحركة النقابية و تشويه سمعة ثورة التحرير في الخارج.

ظهرت بعد فترة قصيرة من تأسيسه، ففي UGTA إن قوة الإتحاد العام للعمال الجزائريين 1ماي 1956 في شوارع الجزائر العاصمة، نظم إضراب عامل إطلاق سراح المسجونين النقابيين الجزائريين، و في سنة 1957 تنظيم إضراب عام أكد فيه الإتحاد على دعمه لجبهة التحرير الوطني بصفة رسمية، و كان رد الفرنسيين عنيفا ضد الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ففي 24ماي 1956 تم سجن 150 نقابي و تشميع مقر الإتحاد،

و في 30 جوان 1956 تم الإلقاء بقنبلة في مقر الإتحاد الكائن بستة نهج لفيجيري بالجزائر العاصمة، و في 9 نوفمبر 1956 سجل الاعتداء على المطبعة التي تصدر صحيفة " العامل الجزائري " الناطقة باسم الإتحاد العامل لعمال الجزائريين. و نتيجة للقمع الوحشي الذي كان يشنه الاستعمار الفرنسي على الإتحاد العام للعمال الجزائريين قرر هذا الأخير تحويل نشاطه إلى السرية في مارس 1957، و في باريس تم تأسيس "AGTA" التي تعمل على تكوين العمال الجزائريين، تكوينا نقابيا بالإضافة إلى جمع الاشتراكات و الاتصال بالنقابات الفرنسية لشرح قضية الجزائر. الودادية العامة للعمال الجزائريين المهاجرين في ديسمبر 1958 قرر (لاكوست) القضاء على ممثلي الإتحاد العام للعمال الجزائريين و عدد من المناضلين النقابيين و تقديمهم للمحكمة العسكرية، و بعد إطلاق سراحه لبطلان التهمة البوليس الفرنسي اختطفه عند خروجه من السجن (بربروس) و قام بقتله.

و مما سبق نخلص إلى أن نضال العمال الجزائريين في بادئ الأمر كان مرتبطا بمصالحهم المهنية، لكنه تحول بعد ذلك إلى نضال سياسي من أجل استرجاع الاستقلال الوطني، أي كان يغلب عليه الطابع الإصلاحى ليتحول بعد ذلك إلى نضال يغلب عليه الطابع الثوري.

2- لحركة النقابية العمالية بعد الاستقلال الوطني:

2-1 مرحلة الحزب الواحد 1962-1988

إن التفكير في بناء دولة جزائرية لم يكن وليد الاستقلال الوطني، بل وجد أثناء الثورة التحريرية انطلاقا من واقع المجتمع الجزائري، الذي آل إلى تناقضات و مشاكل اجتماعية و اقتصادية يصعب تجاوزها دون تضافر جهود كل الفئات الاجتماعية، مع تحديد إستراتيجية تنمية تتماشى و واقع المجتمع و طموحاته، لهذا الغرض حدد برنامج طرابلس لعام 1962 جملة 209 من التوجهات، قصد تدارك الوضعية المتدهورة و معالجة الحالة الاجتماعية و الاقتصادية و تمحورت أساسا حول النقاط التالية:

- محاربة التخلف بكل أشكاله من خلال العمل على تحطيم كل عوامل التبعية؛
- إعطاء الأولوية للزراعة لأنها القطاع القادر على تحسين المستوى المعيشي للمجتمع، و الاهتمام بالريف لما تعرض له من دمار خلال الثورة التحريرية؛
- التركيز على التكامل بين الصناعة و الزراعة؛

-لتحقيق هذه الأهداف السابقة، يعتبر تدخل الدولة و اختيار النظام الاشتراكي ضرورة، و هذا ما أثبتته تجارب الدول السائرة في طريق النهوض، نجاعة هذا الاختيار (هذا ما أكده ميثاق الجزائر لسنة 1964).

فمع استرجاع الاستقلال الوطني، فر عدد كبير من المستوطنين الفرنسيين تاركين المصانع المزارع و الإدارات دون أموال أو إدارة، و لهذا وجد العمال أنفسهم مجبرين -تلقائيا تماما في البداية -على تشكيل لجان الإدارة في المزارع و المصانع الشاغرة، و انتشرت هذه العملية في أنحاء الوطن . لكن بعد مرور سنة على هذه التجربة، و لإضفاء الطابع التشريعي و التنظيمي لهذا النمط في التسيير أصدرت الحكومة ثلاثة مراسيم في شهر مارس 1963، كانت تهدف من خلالها كما اشرنا إلى تنظيم و تقنين مبدأ الإدارة العمالية الذي كان العمال و الفلاحون قد بدؤوا تنفيذه.

2-2 التسيير الذاتي:

كما اشرنا سابقا أن مبدأ الإدارة العمالية أو التسيير الذاتي بعد الإستقلال في الجزائر لم يكن وليد الدراسات بل اعتمد بطريقة عفوية، و بعد مرور سنة على تطبيقه من طرف العمال على مستوى المصانع أو المزارع الشاغرة، تدخلت الدولة لإضفاء الطابع التشريعي التنظيمي من خلال المراسيم الثلاثة في شهر مارس 1963، تضمنت أيضا جملة من الإجراءات دفعت من ورائها توسيع مجال تطبيق هذا النمط في الإدارة، ثم الإعلان عن التأميمات للقطاع الصناعي الخاص و تحويله إلى منشآت اقتصادية عمومية، و تعيين مسيرين من قبل الدولة للإشراف على هذه المنشآت.

بالرغم من أن مفهوم التسيير الذاتي يوحي بأنها تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج و الاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية، مع الملكية العامة لوسائل الإنتاج و اقتسام الناتجين العمال، إلا أنهما منح المدير الذي يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية من صلاحيات كحق معارضة مخططات الاستثمار و التنمية و التوقيع على الوثائق و التعهدات المالية، عجلت ب بروز تداخل بين حرية العمال من خلال ممثلهم المؤطرين في لجنة التسيير و الجمعية العامة و دور المدير و الصلاحيات التي خولت له¹.

إن مثل هذه الإجراءات انجرت عنها تناقضات واضحة بين مفهوم التسيير الذاتي الذي يقر بحرية العمال و مشاركتهم الواسعة في التسيير، الإشراف، تنظيم

¹Rabah Noureddine Saadi , 1985 , p 22.

علاقات العمل، وتوزيع الأرباح و ما أفرزته الممارسة الميدانية من بيروقراطية واضحة أوقعت هذه المنشآت تحت وصاية شبه كلية للدولة.

إذن في هذه الفترة ارتبطت النقابة العمالية الجزائرية ممثلة في الإتحاد العامل لعمال الجزائريين بالحزب الواحد، و نتيجة للتناقضات التي عايشها الجزائريون في ذلك الوقت، و خاصة العمال و الممتثلة أساسا في اليد العاملة غير المؤهلة، مما أدى إلى عدم التحكم في التكنولوجيا المستخدمة و يد عاملة ذات أصول اجتماعية فلاحية نزحت معظمها إلى المدينة مما نتج عنه التخلي عن العمل الزراعي، فهذه التناقضات أثرت على النشاط النقابي ككل، حيث أدت النقابة العمالية إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي.

لذلك عقد الإتحاد العام للعمال الجزائريين مؤتمره الأول في سنة 1963 لي طرح فيه مشاكل ما بعد الحرب، و في غمار هذه المشاكل ظهرت بعض التناقضات المتعلقة بالقضايا الأساسية للتنظيم و التوجيه بين الإتحاد و الحكومة، بإشراف حزب جهة التحرير الوطني و توجيهه لم يرض بعض النقابيين، حيث طالبوا بإعادة النظر في هذه العلاقة. فانصب الاهتمام في المؤتمر الأول للإتحاد العام للعمال الجزائريين على قضية التنظيم و القيادة حيث انقسمت الآراء بين المتشبهين بإشراف و توجيه حزب جهة التحرير الوطني، و بين المعارضين لهذا الإتحاد، و قد جعل هذا الوضع الإتحاد العام للعمال الجزائريين متذبذبا في مواقفه فحاول حتى هذا المؤتمر التوفيق بين مختلف التيارات بانتخاب مسئولين من اتجاهات متباينة¹.

كما أن غياب برنامج عمل واضح للإتحاد، أدى إلى عدم التحكم في الأوضاع و الأحداث بحيث لم يكن هناك اهتمام بعمال الأرض، و هو نقطة ضعف في الإتحاد للعمال الجزائريين فاستغلتها الحكومة في ذلك الوقت لكي تبعد مسئولو الإتحاد عن النشاط النقابي حيث أحضرت الفلاحين و اختارت منهم قيادات للإتحاد العامل لعمال الجزائريين، لأن الحكومة في ذلك الوقت كانت تنظر لقيادة الإتحاد على أنها معارضة لمبادئ الثورة، و ترغب في العمل من عزلة عن الدولة للتعبير عن استقلاليتها، فهذه الحادثة جعلت "اروينبراون" المندوب الذي حضر للمؤتمر، يقول بأن هذا الأخير لم يمر CISL الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة في جو ديموقراطي. فالإتحاد في هذه الفترة

15، ص 1978، خاص، الجزائريين، عدد للعمال العام الإتحاد¹

المبكرة، كان عبارة عن منشأة نقابية لها أمانة وطنية تشارك في الحفلات الوطنية، و تستقبل الوفود الأجنبية، و تضمن إحياء الذكريات الوطنية و الدولية، أما الحركة النقابية العمالية ضمنه فكانت معدومة تماما و ذلك راجع لعدم إشراك الحكومة له في تحديد التوجهات الأساسية للبلاد.

و بعد المؤتمر الأول للإتحاد المنعقد في ديسمبر 1963، بعد تلك التناقضات و المطالبة بإعادة النظر في العلاقة بينه و بين الحزب الواحد، تم التوصل إلى اتفاق مكتوب بين جبهة التحرير الوطني و الإتحاد العامل لعمال الجزائريين، ليضمن هذا القرار استقلالية الجهاز و التسيير و يمنح حق الإشراف عليه لحزب جبهة التحرير، و لكن توقيع هذا الاتفاق لم يرفع الغموض عن الحركة النقابية العمالية في تلك الفترة، و لم يؤد إلى انطلاقها، بل بقي الوضع كما هو بل زاد تدهورا، و هذا ما يؤكد انخفاض عدد المنخرطين من 250000 منخرط مع الاستقلال إلى 220000 منخرط في سنة 1963.¹

نظرا لهذه الخلافات بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين و الحزب الواحد، بالإضافة إلى الضغوطات التي مارسها هذا الأخير مع الإتحاد تمكنت الدولة من فرض سيطرتها عليه، وتمادت في تدخلاتها. و كرد فعل على هذه الممارسات شهدت الجزائر اضطرابات سنة 1964 مست 19 منشأة شارك فيها 4000 عاملا، تلقت هذه الإضرابات مساندة المركزية النقابية و الضغط الممارس من قبل السلطات، إلا أن العمال ظلوا يراهنون على ضرورة اشتراكهم في التسيير، مع المطالبة بتعميم تطبيق التسيير الذاتي ليشمل كل القطاعات.²

و لكن ميثاق الجزائر الذي وضع سنة 1964، أوضح للإتحاد العام للعمال الجزائريين المهمة الأساسية التي ينبغي أن يقومها، و هي تعزيز القطاع المسير ذاتيا، و إعطاء الأسبقية للاهتمام بالعمال الموسمين، كما يبين بأن الحزب الواحد هو وحده يختار القيادات النقابية من بين العناصر التي تعمل، و رغم هذا استمر الخلاف بينهما. إن مثل هذا الصراع حول أساليب التسيير بين الدولة و العمال، تمخضت عنه مفاهيم لا تحمل نفس الدلالات على المستوى النظري و الميداني، كالتأميم، قطاع الدولة، التعاونيات لجان التسيير ساعد على إضفاء غموض سمح للدولة بالتدخل أكثر

¹Weiss Français, 1970 , pp83-84.

²Rabah Noureddine Saadi , 1985 , p 36.

بمساعدة حزب جبهة التحرير الوطني، إذ أصدرت مرسوم جوان 1964 القاضي بملكية المؤسسات المسيرة ذاتيا و انتهت إلى ما يلي¹:

-دمج المؤسسات في تجمعات جهوية تكون الدولة حاضرة من خلال هيئات إدارية وصية؛

-منح صلاحيات واسعة للمدير، إلغاء تقسيم الأرباح، إلغاء التعهدات المالية و مراجعة البرامج؛

-جمع أموال المؤسسات في رصيد واحد مع إعطاء صلاحية التمويل للبنك الجزائري.

و نتيجة للإجراءات السابقة و اخرى، لم يبق من التسيير الذاتي سوى التسمية، رغم أن الخطاب السياسي ظل يؤكد على بقائه، لكن الهيئات الوصية خلصت إلى أن التسيير الذاتي أصبح لا يخدم مقتضيات التنمية الوطنية، لذا يجب تصفيته و دمج المؤسسات المسيرة ذاتيا في مؤسسات تابعة للدولة مباشرة.

خاتمة:

من خلال العرض السابق أمكن القول أن الحركة النقابية في الجزائر مرت بظروف سوسيو تاريخية ساهمت في تشكيل المعالم الأساسية للنشاط النقابي في الجزائر. حيث تميزت البوادر الأولى للنشأة بالصعوبة من جانب و البطء من جانب آخر. إلا أن الوعي المهني لدى العمال الجزائريين أدى الى ازدهار النشاط النقابي و احداث قفزة نوعية في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية.

المراجع:

- مراجع باللغة العربية:

1. ادريس بولكعبيات، مجلة العلوم الانسانية، اشكالية العجز المزمّن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الثاني عشر.
2. مجموعة من الباحثين، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

¹op.cit., 1985,p37.

3. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، دار
الحدائث، بيروت، 1983.
4. محمد فارس، أبحاث في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، ترجمة رابح بومحرز
وآخرون، عدد20، مارس 1985 .
5. عبيد أحمد، على درب نضال العمال الجزائريين لتحقيق الاستقلال النقابي
ابان الوجود الاستعماري، مجلة المرشد، الجزائر، عدد09، سبتمبر 1988 .
6. الإتحاد العام للعمال الجزائريين، عددخاص، 1978 .
- مراجع باللغة الاجنبية:

1. UGTA, N° spécial, juin1971.
2. Rabah Noureddine Saadi, La Gestion Socialiste des Entreprise en
Algérie, O.P.U., Alger, 1985.
3. Weiss (F), Doctrine et Action Syndicale en Algérie, ED. Cujas, Paris,
1970.